

نتائج المجلس الأعلى للتعليم أغفلت التعليم الأولي

توقيت إجراء التقويم والمستويات الدراسية المستهدفة تطرح علامات استفهام حول مصداقية التقرير



بيت القصير

تحصيل حاصل

عبد الكريم مفضال

يستعد المجلس الأعلى للتعليم لنشر وتعميم تقريره السنوي في أفاق شهر ماي المقبل، بعد أن يتدارس صيغته النهائية، يوم الاثنين المقبل، وكذا تحديد كيفية استثمار نتائجه وخلصاته بالتنسيق مع وزارة التربية الوطنية. ومعلوم أن موضوع مشروع هذا التقرير هم نتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، وأثار ردود فعل متباينة، إلى حد التطرف أحيانا، داخل الأوساط التعليمية، ممارسين وتقنيين ومتابعين.

ففي الوقت الذي اعتبره البعض خطوة نحو رصد اختلافات نوعية تعترى المنظومة التعليمية، ورأى آخرون في خلاصاته إحدى الأدوات المساعدة على إرساء مرجعية وطنية لتقويم المعارف والكفايات الأساسية لدى المتعلمين، وبواسطة مؤشرات واضحة، اتجه آخرون إلى اعتباره (مشروع التقرير) جزءا من حملة تستهدف رجال التعليم، بتشكيكه في قدراتهم وإخلاصهم، من خلال تحميله جزءا غير يسير من مسؤولية تردي الوضع التعليمي للأساتذة، إذ اتهم أغلبهم بعدم قدرتهم على مواكبة المستجدات البيداغوجية.

إن ربط فشل النظام التعليمي في تحقيق الارتقاء بجودة المنتوج المعرفي والمهاري والوجداني لدى المتعلمين بضعف تكوين المدرسين، تحتاج وقفة للتأمل وتبسيط ولو قليل من الضوء بغرض تحديد المسؤوليات وإعطاء كل ذي حق حقه. وهنا يبرز السؤال الأول والمبدئي: من يتحمل مسؤولية عدم قدرة بعض الممارسين على الاضطلاع بالمهام والأدوار الموكولة إليهم، والتي يتوقف عليها الفعل التعليمي؟

لقد صار من باب تحصيل حاصل أن عددا كبيرا من المدرسين يفتقرون إلى كفايات أساسية وأخرى عرضية يسليتها تدبير الأنشطة التعليمية وتدبير التعلّمات، وهي الكفايات غير المنصوص عليها بصراحة وبشكل علني على غرار الكفايات المستهدفة إكسابها للمتعلم، الشيء الذي جسد أكبر شكل من أشكال المقاومة للشروع بالعمل بدليل تقييم الأداء المهني لموظفي التعليم، التي أنزلت لاختبار معايير مستمدة من كفايات مفترضة، وأغلبها لا يمتلكه عدد من الممارسين، يستوي في ذلك المفتشون والمديرون والأساتذة وغيرهم.

فإذا كان المدرس مسؤولا، إلى جانب مكونات ومتغيرات أخرى، عن المستوى التحصيلي لتعلميه، فإن الأوصياء على القطاع هم المسؤولون عن مستوى أدائه المهني، والمفروض الارتقاء به من خلال آليات التكوين الأساسي والتكوين المستمر وعمليات التاطير والمراقبة التربوية.

وما كان يدعو إلى الغرابة، طيلة عشرية الإصلاح، وأثرناه في العديد من المناسبات، هو أنه في الوقت الذي تبنت الوزارة مقاربات بيداغوجية جديدة للتدريس، لم ترفقها بإستراتيجية تكوينية واضحة وفاعلة يكون هدفها الأساسي استيعاب وتمثل هذه المستجدات من أجل تطبيق أنجع. أما وقد غابت مثل هذه الاستراتيجية التكوينية لفائدة المدرسين، فإن ما توصل إليه تقرير المجلس الأعلى لم يكن مفاجئا، بل منتظرا وتنبأ له عديدون منذ بداية الإصلاح.

انطبقت بما فيه الكفاية، تناسب الإيجابي بين ضمان توفّر وجود التعليم الأولي وتطور الأداء التربوي للمتعلمين خلال المراحل اللاحقة لمساهمته الدراسي، إضافة إلى ضمان تفتح شخصية الطفل وتشخيص كل المعوقات التي قد تحد من تطوره وافتتاحه مستقبلا. يشار إلى أن إستراتيجية تقويم التعلّمات في مختلف الدول المتقدمة، تنطلق أساسا من مكتسبات أطفال التعليم الأولي وليس من سنة أو سلك من الأسلاك التعليمية العليا، بما فيها التعليم العالي، إذ خلصت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن أي تقويم علمي مجد لأية منظومة تربوية، يجب أن ينطلق من التعليم الأولي باعتباره

محمد إبراهيمي (أكادير)

التعليم الابتدائي بسهولة وسلاسة ويبيدهم ما يمكنهم من استيعاب وتحقيق الكفايات المراد تلميحها لتلاميذ السنة الأولى ابتدائي. فهل تناست أو أهملت أو غفلت الهيئة الوطنية للتقويم والمركز الوطني للامتحانات والتقويم والمجلس الأعلى للتعليم سلكا تعليميا قائم الذات، وجزء لا يتجزأ، ولا ينفصل، باي شكل، عن التعليم الابتدائي، وأنه يتخذ، حسب كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي المكلفة بالتعليم المدرسي، أهمية بالغة في إستراتيجية تحسين جودة التعليم وتطوير التعلّمات، علما أن التجارب التربوية جوهيا ووطنيا وعلميا

يبتين من البلاغ أن خبراء الهياث الثلاث ركزوا على سنتين، فقط، من سنوات التمدريس بالتعليم الابتدائي، مقتصرين، في ذلك، على افتحاص معارف وكفايات ثلث التلاميذ الذين يتابعون دراستهم بسلك التعليم الابتدائي في مواد الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والفرنسية، ناسين، أو غافلين السنة الأولى من التعليم الابتدائي باعتبارهم ولجوا المرحلة الثانية من التعليم الابتدائي، بعد أن قضوا سنتين بسلك التعليم الأولي. هذا السك راهنت عليه إصلاحات المنظومة التربوية باعتباره ركيزة أساسية لبناء مختلف التعلّمات والمهارات والقدرات والكفايات التي تمكن أطفال التعليم الأولي من ولوج

مسؤولون يرفضون التعليق حول تقرير المجلس الأعلى

رفض عدد من المسؤولين، بنيايات التعليم بجهة طنجة تطوان، الإذلاء بأي تعليق أو توضيح حول مشروع تقرير المجلس الأعلى للتعليم برسم سنة 2009، المتعلق بنتائج البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي، مبررين امتناعهم بتعلّمات الوزارة، التي شددت بتوصياتها على عدم الخوض أو الكشف عن النتائج المسجلة بخصوص الحالة الراهنة لمنظومة التربية والتكوين.

ونفت جل الأطر التربوية والإدارية بكل من طنجة وتطوان والعرانث وشفشاون، علما بتفاصيل ما جاء في هذا التقرير، الذي أعدته الهيئة الوطنية للتقويم بتعاون مع المركز الوطني للامتحانات والتقويم، مؤكدة جهلها التام بمحاورة ومنهجية إعداده ومقترحاته، ما أثار لديهم مجموعة من التساؤلات حول هذا التكتّم والسرية المضروبة على نتائج المشروع، الذي يوحي بوجود أزمة حقيقية تمر منها منظومتنا التربوية المرتبطة بواقعا السياسي والاقتصادي والاجتماعي والمعد والمشايب.

كما أكدت بعض الهياث القابضة بالمنطقة الشمالية، عدم تمكنها من الحصول على مسودة للتقرير وخلصاته الأولى، رغم محاولاتها المتكررة، إلا أنها أقرت بتوصلها ببعض النتائج المسجلة، التي أبانت، بحسب قولها، مؤشرات سلبية واختلالات كارثية تفوق في خطورتها التقارير السابقة، سواء الوطنية أو الدولية، إذ من الممكن أن تجعل المدرسة المغربية محط تساؤلات، وتخلق في المستقبل القريب توترات واصطدامات بين المجلس والوزارة المعنية.

وقال بولسبع في اتصال مع «الصباح» إنه «لا يمكنني إطلاقا التحدث عن مشروع ما زالت نتائجه الأولية غير واضحة، سيما أن أعضاء المجلس

الوطني للتربية والتكوين. قبل قراءة أهم المؤشرات التي رصدها مشروع التقرير، لا بد من الإذلاء ببعض الملاحظات حول المنهجية التي اعتمدها «المقومون» فيما سمي ب«البرنامج الوطني لتقويم التحصيل الدراسي»، والتي يمكن القول إنها كانت انتقائية، وبعيدة عن المنهج العلمي، خاصة ما يتعلق بالفئات المستهدفة من التقويم، ومن ثم فإن نتائجها ضعيفة.

أورد بلاغ المجلس حول انعقاد الدورة أن برنامج التقويم هذا، شمل عينة حصر عددها في حوالي 26000 من تلاميذ السنتين الرابعة والسادسة ابتدائي والسنتين الثانية والثالثة ثانوي إعدادي. وتمثل الجهات الستة عشر للمملكة، واهتمت مواد الرياضيات والعلوم واللغتين العربية والفرنسية.

وأفاد البلاغ أن البرنامج سيتم، مستقبلا، التحصيل الدراسي في التعليم الثانوي التأهيلي والعالي.

وكان الحسن بولسبع، مدير أكاديمية طنجة تطوان بالنيابة، سبق له، شأنه شأن العديد من المسؤولين الإقليميين، أن اعترض عن إعطاء توضيحات بخصوص هذا الموضوع، معتبرا نفسه غير مخول إليه الإذلاء بأي تصريح رسمي أو الخوض في مناقشة محاور التقرير ونتائجه، وذلك لأنه (أي التقرير) ما زال مشروعا، وسيعرض لاحقا أمام الهياث الوطنية للتقويم لدى المجلس قصد الدراسة والنقاش.

وقال بولسبع في اتصال مع «الصباح» إنه «لا يمكنني إطلاقا التحدث عن مشروع ما زالت نتائجه الأولية غير واضحة، سيما أن أعضاء المجلس

FIAT ALBEA, BELLISSIMA FAMILIALE !



Intelligente. Elegante. Raffinée. Attirante. Spacieuse. La Fiat Albea vous séduira par ses nombreuses qualités. Un design italien, un intérieur confortable, un coffre généreux, des moteurs économiques : Essence 1,4l 77ch, consommation* 5,5l/100km, Diesel 1,3 Multijet, consommation* 3,9l/100km. Mais surtout un prix de lancement exceptionnel et irrésistible à partir de **109.000 dhs !** Soyez les premiers à en profiter, **le stock est limité !**

Fiat Albea, en un mot, SURPRENANTE.



2+
Deux ans de
Garantie
sans kilométrage
limité

Pour plus d'informations, contactez votre concessionnaire Fiat.

Succursale Casablanca : Italcarr Mandarona - Tél. : 05 22 78 60 02.

Concessionnaires : Casablanca : Monza Motors - Tél. : 05 22 98 98 30. Rabat : GMD - Tél. : 05 37 79 31 57. Agadir : Sabina Motor's - Tél. : 05 28 83 43 30/40. El Jadida : Jorf Lasfar Automobile - Tél. : 05 23 34 05 32.

Fès : Rosa Motors sarl - Tél. : 05 35 96 09 78. Kénitra : Vénicia Motors sarl - Tél. : 05 37 37 65 89. Marrakech : Stella Motor's sarl - Tél. : 05 24 29 07 32. Meknès : Tabite Frères - Tél. : 05 35 52 78 78. Mohammedia : Lisa Auto

Tél. : 05 23 32 12 08/09. Oujda : Turin Motor's sarl - Tél. : 05 36 71 18 07. Tanger : Valentino Auto Motor - Tél. : 05 39 31 82 22. Tétouan : Potenza Motors - Tél. : 05 39 99 29 59.

*Consommation en cycle extra-urbain. Photo non contractuelle.

